شرعية منظمة التحرير الفلسطينية بين السلطة الفلسطينية والانقسام السياسي

The legality of the Palestine liberation Organization between the Palestinian Authority and political division

أ.أحمد يونس الأغا، جامعة غزة- فلسطين
أ.نبيلة حسن اسماعيل الكحلوت، جامعة غزة- فلسطين

ملخص: تحدثت الدراسة عن شرعية منظمة التحرير الفلسطينية، ومكانتها بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، هي محاولة لتحليل وفهم العوامل والتفاعلات ذات العلاقة بمكانة منظمة التحرير الفلسطينية من ناحية تقييم مسيرتها والوقوف على أسباب تراجعها، فهياكل المنظمة موجودة ولكنها بعد (أوسلو) أُفرغت من محتواها، وأصبحت غير قادرة على ممارسة المهام، بسبب استحواذ السلطة الوطنية الفلسطينية على معظم مهامها وصلاحياتها.

وبالتحليل المنهجي الذي اعتمدت علية الدراسة والذي يحلل العوامل الذاتية والموضوعية الداخلية، والتي أسهمت في هشاشة بنية منظمة التحرير الفلسطينية، كمؤسسة وطنية جامعة، وتحليل جملة العوامل التي من شأنها تجديد شرعية منظمة التحرير الفلسطينية في ظل دخول التيارات الإسلامية وتحديدا حركة حماس على النظام السياسي الفلسطيني.

فبعد قيام السلطة الفلسطينية، ازداد تعاطي تيار الإسلام السياسي مع الحقل الوطني وإن كان تدريجيًا، وتمظهر هذا التعاطي في أشكال التنظيم وأساليب العمل ولغة الخطاب، والمفردات السياسية بما يقترب مما هو معتمد لدى فصائل المنظمة، والاستعداد للمشاركة في الانتخابات النقابية والمحلية والتشريعية، والتعامل مع الواقع السياسي على نحو برغماتي بعيدًا عن مواقفها الأيديولوجية المتشددة.

الكلمات المفتاحية: منظمة التحرير الفلسطينية، السلطة الوطنية الفلسطينية، الانقسام السياسي.

Abstract: The study discusses the legitimacy of the Palestinian National Authority (PLO) and its status after the establishment of the Palestinian National Authority. It is an attempt to analyze and understand the factors and reactions related to the status of the Palestine Liberation Organization in terms of evaluating its march and finding the reasons for its degradation. After Oslo, The organization's structures emptied of its content and it becomes unable to carry out the tasks because of the Palestinian Authority's obsession of most of its functions and powers.

The study adopted the analytical method, which analyzes the internal impartial and personal factors, which contributed of the frailty of the Palestine Liberation Organization's structure, as a national institution, and analyze the factors that would renew the legitimacy of the PLO under the entry of Islamic currents, specifically Hamas on the Palestinian political system.

The Islamic political current has increased in the national field, with gradually way after the establishment of the Palestinian Authority, and this phenomenon is manifested in the forms of organization, working

methods, speech-language, political vocabulary as close as it is adopted by the factions of the organization, Preparing to participate in the trade union, local and legislative elections, and dealing with the political reality in a pragmatic manner away from their ideological positions.
Key words، Palestine liberation organization- PalestinianNational Authority- political division.

مقدمة:

لعبت منظمة التحرير الفلسطينية دورًا هامًا في القضية الفلسطينية منذ الإعلان عن تكوينها عام 1964 حتى الآن، كما خضعت للعديد من التغيرات الفكرية والهيكلية (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا)وظلت على مدى هذه السنوات الطوال رقمًا مهمًا في منظومة الأحزاب والجماعات والمنظمات الفلسطينية الهادفة إلى التحرير والساعية إلى تحقيق حلم إقامة الدولة.

وإذا كان انتخاب ياسر عرفات رئيسًا للمنظمة في دورة المجلس الوطني المنعقدة في القاهرة عام 1968م (وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية، وفا) قد شكل منعطفًا هامًا في دور منظمة التحرير وتحويلها إلمكان فلسطيني مستقل؛ فإن قمة الرباط عام (1974م) قد شكلت منعطفًا تاريخيًا بارزًا في تمثيل التجمعات السكانية الفلسطينية(صالح، 365،2003).

حيث اعتبر قرار القمة أن "منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني"، وهو ما أهلها لأخذ مقعد "مراقب" في الأمم المتحدة والتحدث باسم الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية، كما أعلنت منظمة التحرير استقلال فلسطين في 1988 اعترف بها أكثر من 120دولة في العالم، وبقيت منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني في أعين الأنظمة العربية والأمم المتحدة(عمرو، 2016، 21).

قبل تراجع الدور الحقيقي والفعلي للمنظمة، بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، كانت هناك محاولات من رموز السلطة في اختزال النضال الوطني الفلسطيني بأجهزتها وبمؤسساتها التي من المفترض أن تكون مرجعتيها منظمة التحرير الفلسطينية التي تعتبر الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني(خليفة، سويد، 20،2004).

شرعية المنظمة والسلطة في عهد ياسر عرفات: يمكن القول إن التحولات الحقيقية في منظمة التحرير الفلسطينية كانت في ظل السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس لجنتها التنفيذية وزعيم أكبر تنظيم فلسطيني فتح، فالسياسة الفلسطينية التي توحدت في إطار منظمة التحرير الفلسطينية التي لعبت دورًا مهمًا في توجيه العلاقة بين منظمة التحرير بصفتها السياسية والشعب الفلسطيني، وفي هذه المرحلة شهدت السياسات الداخلية للفصائل المنظمة إشكالات عديدة، ساهمت في تحديد العلاقات السائدة بين تلك الفصائل المتنافسة، ولكن على الرغم من تعدد فصائل المنظمة بالمنطلقات الفكرية والاستراتيجيات؛ إلا أن التنظيمات وضعت بصماتها في الجدلية التي بحثت عن صياغة موحدة لتحديد المشروع الوطني الفلسطيني، ضمن محددات الوحدة الوطنية، ولقد عكست تعدد الرؤي طبيعة الاختلاف والتنافس بين تلك التنظيمات السياسية وقدرتها على الوصول إلى محددات لتوافق على الحد الأدنى من التوافق الوطني(عبد الرحمن،1990، 197)، ومنذ قرار البرنامج المرحلي عام 1974م(الدورة الثانية عشر، وفا) وحتى بلورة وثيقة الاستقلال 1988م(نص وثيقة الاستقلال، وفا) على بلورة مواقف التنظيمات السياسية ومحددات المشروع الوطني الفلسطيني ضمن حراك دار رحاه السياسي بين

جبهة القبول وجبهة الرفض، وأحدث انتقال قيادة المنظمة من الكفاح المسلح إلى التسوية حالة من الفرز الثنائي الاستقطابي للساحة الفلسطينية بين التيار الوطني المتمثل في فصائل المنظمة والتيار الاسلامي الخارج عنها بقيادة حماس، مما جذر بذور الانقسام بينهما، وأدى إلى تطور مدلول الوطنية الفلسطينية و اختزالها في أطر المنظمة لفصائلها وبرامجها مما أدي إلى حدوث تباين بين التيارين الوطني والاسلامي، والذي نتج عنه انقسام حزيران 2007(الأغا، 2017، 16-26).

فاتفاقيات اوسلو التي لم يرد فيها أي نص على اعتراف اسرائيل بحق الفلسطينيين بتقرير مصيرهم أو بحق إقامة دولة فلسطينية مستقلة(صحيفة الوطن القطرية، 14،2015) أدخلت وأحدثت تحولًا نوعيًا في الحقل السياسي الفلسطيني، شكلت علامة فارقة لمشروع النضال الوطني الفلسطيني والتحرري، مما أدى إلى حدوث تصدع للإجماع الوطني حول هذا المشروع، وبعد أن كان الميثاق الوطني الفلسطيني الذي اجتمع عليه ممثلو الشعب الفلسطيني، وأصبح بمقدماته التاريخية جزءً من صياغة الهوية الوطنية الفلسطينية الحديثة، وكان الكفاح المسلح والمؤسسات الداعمة له جزءً مكونًا من المشروع الوطني الفلسطيني، قامت حاضنته في دورتها الحادية والعشرون المنعقدة في غزة بتاريخ 1996/4/24م، بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني(بشارة، 2015، 14).

فقد أقر المجلس المركزي الفلسطيني في جلسته التي عُقدت في تونس في 12/10/101993 قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى الرغم من اعتبار السلطة الفلسطينية امتدادًا للمنظمة وأن المنظمة هي المرجعية التنظيمية والسياسية للسلطة، فقد عارضته معظم الفصائل المنطوية تحت لواء المنظمة، بالإضافة إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي، إلا أن هذه المعارضة لم تمنع قيام السلطة واستمرارها في طريق التسوية، وحدث انقسامٌ عميق داخل بنية منظمة التحرير الفلسطينية، لدورها الفعلي في المجتمع بسبب عجزها عن إيجاد بديل مناسب(السبع، 1996، 196).

وعلى الرغم من ترهل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية إلا أنها تركت سماتها البنيوية السياسية والتنظيمية على الكيان الوليد خاصة فيما يتعلق بالمركزية الشديدة التي تعمقت مع ضعف قوى المعارضة وعدم قدرتها على إيجاد البديل، وتعاظم دور الشخصية القيادية المركزية والكاريزمية، وأوضح (هلال، 2002، 39) أن من شأن الشخصية الكاريزمية التي تميز بها ياسر عرفات وهي الأكثر تأثيرًا والأوسع نفوذًا عدم تشجيع العمل المؤسس لأن المأسسة تحد من القرارات الفردية، وتعمل على الفصل بين السلطات.

بيد إن غياب دور وتأثير أطر ومؤسسات المنظمة لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية يثير الشكوك من إعادة تعريف الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، خاصة إذا تم استثناء فلسطيني الشتات واللجوء وتعقيد عودتهم إلى الكيان الناشئ من قبل الاتفاقيات، فهوية الشعب الفلسطيني توّحدت حول المفهوم المركزي للتحرر وتقرير المصير، أما مرحلة أوسلو فإنها كرّست من القرار الفلسطيني خارج أطر ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية(قريع، 36،2008)، وقد عملت الاتفاقية على تحول منظمة التحرير الفلسطينية من حركة تحرر وطني في المنفى إلى جهاز حكومي فوق ترابها، وتم استبدال خطاب التحرير الكامل واستراتيجيات وتكتيكات الكفاح المسلح والأدوات التنظيمية والأشكال المؤسسية المصاحبة، الأمر الذي يعكس أزمة عميقة على صعيد القيادة والاستراتيجية، ونمط العمل السياسي (قريع،2007)،كما يرى بشارة أن الاتفاق قيد مهام عمل منظمة التحرير الفلسطينية حيث جاءت المادة الرابعة فقرة 3 من اتفاقية أوسلو أن على المنظمة أن تبلغ حكومة إسرائيل بأسماء أعضاء السلطة الفلسطينية أي الوزراء وبأي

تغيير في أعضائهم، ولم يبق من صلاحيات المنظمة سوى دعوة لجنتها التنفيذية للتوقيععلى ما تم إنجازه من اتفاقات، أو ما يتم اتخاذه من قرارات تستدعي موافقة منظمة التحرير وهنا ترى الدراسة أن إسرائيل لم تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية إلا بعد تعثر كل المحاولات لخلق بديل عنها، وأن إسرائيل لم تقبل بأن يتم التوقيع على الاتفاقيات إلا باسم منظمة التحرير، وليس باسم السلطة؛ لأنها تريد أن يكون التوقيع باسم جهة تمثل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، على الرغم من أن كل اتفاق كان يوقع إما أن يستثني الشتات أو يكون على حساب الشتات(بشارة، 200، 12).

كما أن ميلاد السلطة الوطنية الفلسطينية العسير أدى إلى خلق إشكالية إضافية لمنظمة التحرير الفلسطينية حيث ورثت السلطة عن المنظمة أمراضها، وتعززت الاعتبارات الحزبية، وطغت الفصائلية على البناء التنظيمي من جهة، ومن جهة أخرى ظهر الصراع بين العائدين من الخارج والمقيمين في الداخل، إضافة لتحمل المنظمة لأعباء الكيان الذي يتناقض تمامًا مع أغلب أهدافها حيث انتقلت المركزية الشديدة التي اتسمت بها قيادة المنظمة في ظل تراجع دور قوى المعارضة إلى بنية السلطة وبخاصة تلك المتعلقة بالشخصية التاريخية والكاريزمية للرئيس ياسر عرفات التي تستأثر بالقرار خارج المؤسسات(عبد العال، 2007، 2006).

وقد أدى دمج مؤسسات المنظمة مع مؤسسات السلطة إلى تهميش دورها وبرنامجها الوطني الذي يمثل المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، ويذكر ممدوح نوفل، أن ياسر عرفات أصر على المزج بين عضوية اللجنة التنفيذية وعضوية السلطة، وتعمد خلط مهام السلطة بمهام التنفيذية وقاد السلطة بعقلية الثورة، وهذا الخلط أبقى مهام وطنية كبرى مهملة، وأدخل علاقة السلطة بالمنظمة في إشكالية وحالة تعارض إلى إشعار آخر(الناطور، وسهيل، 2007، 233).

إن الازدواجية التي نشأت بين مؤسسات السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية ولدت نزاعات حول الولاية السياسية والوظيفية لكل منهما، مما أعاق ممارسة الصلاحية الدستورية وسيادة القانون والمساءلة؛ لأن المعايير المتوارثة من منظمة التحرير في إنجاز القرارات تتيح الاستئثار والتفرد في صنع القرار(عبد الرحمن، وأسعد، 2007).

وجاء اهتمام القيادة بالسلطة الفلسطينية على حساب المنظمة مما أضعف من كيانها المعنوي وأثار تساؤلات شعبية وفصائلية حول مستقبلها ومآلها، فالسلطة قد استحوذت على معظم مهام منظمة التحرير الفلسطينية، وتجاوزت مرجعتيها الأساسية المتمثلة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مما جعل مؤسسات المنظمة تعاني من تغييب دورها. فلا يكاد يفرق المرء بين مهام الحكومة وبين مهام اللجنة التنفيذية ولجنة المفاوضات(عبد كريم، 2004).

فخطة خارطة الطريق التي صاغتها اللجنة الرباعية تم تسليمها إلى رئيس وزراء السلطة الوطنية الفلسطينية، كما تم استحداث منصب وزاري جديد وهو منصب وزير شؤون المفاوضات، كما أن استحداث منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية بدلا من منصب وزير التخطيط والتعاون الدولي أدى إلى تهميش الدائرة السياسية للمنظمة(خليل، وتوام، 2014).

وعلى الرغم من أن منظمة التحرير الفلسطينية أورثت السلطة أساسًا دستوريًا تمثل في تعهد المجلس الوطني بإقامة دولة مستقلة ترتكز على نظام برلماني ديمقراطي، وحرية التعبير والمساواة والدستور وسيادة القانون والقضاء والمستقل، فإن الخلط في المهام والازدواجية في السلطة بين مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية قد عرقل الشفافية والمحاسبة وسيادة القانون، وعمدت السلطة في بسط سلطتها وسيطرتها من خلال أساليب

ووسائل جديدة منها بناء قوة أمنية مسلحة، كما سعت إلى احتواء المجتمع المدني، واسترضاء بعض المثقفين، والحد من الحريات الممنوحة لوسائل الإعلام(هلال، 12،1996- 15).

المحور الثاني. شرعية منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية في عهد محمود عباس: تُعد منظمة التحرير الفلسطينية الدفيئة التي تضم تمثيل الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وهذا ما نص عليه القانون الأساسي الفلسطيني للعام 2003م الذي جاء في مقدمته أن "منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني أينما وجد" (القانون الأساسي المعدل لعام 2005م).

ولقد عانت المنظمة من أزمات قبل نشوء السلطة، إلا أن ميلاد السلطة بقرار من المجلس المركزي الفلسطيني في دورته الثانية عشر بتاريخ 10-1993/10/12م في تونس (دورة المجلس12، وكالة وفا) قد خلق إشكالية إضافية للمنظمة، خاصة لعدم وجود نص قانوني واضح يوفق بين احتياجات السلطة للقيام ببناء مؤسساتها وبين الحفاظ على منظمة التحرير ودورها الوطني كممثل للشعب الفلسطيني، حيث انتقلت المركزية الشديدة التي اتسمت بها قيادة المنظمة في ظل تراجع دور قوى المعارضة إلى بنية السلطة. (عبد العال، 2007، 206).

فالسلطة انبثقت كذراع محلية للمنظمة سرعان ما أخذت تقلب المعادلة لصالح طغيان نفوذها على حساب المنظمة فباتت السلطة بمثابة المتبني للمنظمة أو كما عبر عنها هاني "بزحف الكيان الوليد على الكيان الأم(المصري، ومستقبل، 2007، 92)

ومن أبرز الكتابات المبكرة حول معضلة العلاقة بين المنظمة والسلطة ما كتبه ممدوح نوفل والتي خلص استنتاج مؤداه أن السلطة "بغض النظر عن النيات حلت محل منظمة التحرير وسلبتها معظم مهامها وشلت حركتها(نوفل، إشكالية، 1995، 53-56)، وكذلك كتابة جميل هلال والتي جاء فيها "إن من أبرز التغيرات التي دخلت الحقل السياسي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو، انتهاء دور م. ت. ف. التي هيمنت على الحقل، وتولي السلطة الفلسطينية التي قامت وفقًا للاتفاق المذكور بدور محوري في ترتيب الأوضاع الداخلية للحقل، صحيح أن المنظمة بقيت قائمة، لكنها بقت عنوانًا، واقتصر دورها على مشاركة إحدى هيئاتها (اللجنة التنفيذية) في اجتماعات المجلس الوزاري في إطار تشكيلة القيادة الفلسطينية كما بقى المجلس الوطني الفلسطيني لكن كهيئة احتياطية، إن جاز التعبير (هلال، النظام السياسي، 75،1998- 76).

وكتابة خليل وتوام والتي توصلا فيها إلى أن "رمزية الدولة بدأت بالطغيان على كيانية المنظمة، من خلال نصوص كشفت طبيعة العلاقة التي ربطت مؤسسة السلطة بالمنظمة" (خليل، وتوام، 2014، 80) وقد نتجت هذه الاشكالات كما يريان عن:

- نشوء تناقض حقيقي بين قانونية التزام منظمة التحرير والسلطة بالاتفاقات الموقعة مع الحكومة الإسرائيلية، وبين شرعية استمرار المنظمة كإطار قيادي ملتزمة مع سعيها بموجب الميثاق بقيادة النضال الوطني حتى العودة وتقرير المصير وملزمة بتنظيم المقاومة بأشكالها.

-صعوبة التوافق بين متطلبات نهوض السلطة بمهمة بناء مؤسساتها الأمنية والمدنية والعسكرية، وبين متطلبات الحفاظ على المنظمة ومؤسساتها وعلى دورها كجسم قيادي يمثل كل التجمعات السكانية الفلسطينية بكل قواها المتنافسة والمتناقضة في مواقفها من القضايا الجوهرية ومن ضمنها اتفاق أوسلو.

-إن السلطة الوطنية نمت على حساب دور ووجود منظمة التحرير، فالسلطة انبثقت أساسًا كذراع محلية للمنظمة، ولكن سرعان ما أخذت تقلب المعادلة لصالح طغيان نفوذها على حساب منظمة الحرير، فباتت السلطة بمثابة المتبني للمنظمة، وبوصف بعض الباحثين "بزحف الكيان الوليد على الكيان الأم (المصري، مستقبل، 2007،92)، حيث حلت السلطة في كثير من

الأعمال والمهام الداخلية والخارجية محلها ودمجت العديد من أجهزة المنظمة في السلطة مما نتج عنه تنافس في الاختصاصات(خليل، وتوام، 2014، 37-44).

ومع حصول فلسطين على العضوية الدائمة المراقبة في الأمم المتحدة في العام 2012م (القرار رقم 19، الدورة 67) تجدد سؤال العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الوطنية الفلسطينية، وأضيف إليه سؤال العلاقة مع الدولة، وتجدد السؤال في العام 2018م مع انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، والمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورفعهما لشعار التحول من السلطة إلى الدولة، وإعادة النظر في العلاقات مع الجانب الإسرائيلي(وكالة وفا، الدورة 23).

وعلى الرغم من أن الرئيس عباس أصدر مرسومين رئاسيين (رقم2، 3) في عام 2013 لتغيير صفته من رئيس سلطة إلى رئيس دولة فلسطين، مع الاحتفاظ برئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة، أي أنه فقط استغنى عن مسمى رئاسة السلطة الوطنية، في المخاطبات الرسمية، وقد جاء هذا الأمر موافقًا لقرار المجلس المركزي الذي عينه بهذه الصفة. ولكن مثل هذا القرار لا يحسم طبيعة العلاقة بين المكونات الثلاث، المنظمة، والدولة، والسلطة(الوقائع، 2013، 16-19).

إن رفع هذا الشعار قد أوضح رفع مدى عمق الإشكالية التي تعيشها الحالة الفلسطينية من حيث ازدواج الصلاحيات والمهام بين السلطة والمنظمة، فعلى الرغم من إصرار المنظمة على التنبه بتبعية السلطة لها قانونيًا وسياسيًا إلا أن السلطة عملت باستقلالية عن المنظمة، وأخذت كثيرًا من صلاحياتها، ويظهر ذلك من خلال التداخل في الصلاحيات بين المجلسين المركزي والوطني مع المجلس التشريعي في التعديل والتغيير لبعض الأوضاع الإدارية والقانونية، فقد تضمنت ديباجة الكثير من التشريعات أسماء تشريعات للمنظمة، مثل التشريعات الجزائية للمنظمة للعام 1979م، وفي مصادقة الرئيس على القانون الأساسي والقوانين التي يُصدِرها المجلس التشريعي، بصفته رئيسًا للسلطة والمنظمة (خليل، وتوام، 2014، 55-64).

ولقد أدت ازدواجية منصب رئيس السلطة مع رئيس منظمة التحرير إلى الصراع بينهما على الصلاحيات، وعدم وجود توافق وانسجام بين الجسمان الفلسطينيان (عطية، ازدواجية النظام السياسي، 2007) كما أدى دمج مؤسسات المنظمة مع مؤسسات السلطة، وتشابه المؤسسات التي أنشأتها المنظمة مع مؤسسات السلطة كلجنة المفاوضات، التي أنشأها رئيس السلطة بموجب مرسوم رئاسي (رقم 6) العام 2005م (الوقائع، 69،2005)، إلى تراجع دور المنظمة وبرنامجها الوطني الذي يمثل المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني في كل أماكن وجوده، إضافة إلى استيعاب القيادات الأولى للسفارات والمنظمات والاتحادات الشعبية في وظائف رسمية للسلطة وأجهزتها، مع احتفاظهم بمسمياتهم السابقة، مما أضعفها وحولها إلى هياكل خاوية، ومنع تفعيل قواعدها الشعبية في الدفاع عن قضاياها الوطنية والمهنية (صلاح، العلاقة بين السلطة ومنظمة التحرير، 2019).

لكن مع حدوث الانقسام، تأزمت العلاقة أكثر بدءً من الانتخابات التشريعية في العام 2006م إذ اتخذ الرئيس محمود عباس قرارات متعلقة باستحداث منصب أمين عام المجلس التشريعي من خارج عضوية المجلس (ديوان المظالم التقرير السنوي 12،43) كما أن قرارات اجتماعات المجلسين الوطني والمركزي أزّمت العلاقة أكثر، فقد قرر المجلس الوطني في دورته 23، المنعقدة فيما بين 4/30إلى 2018/5/3م "تفويض المجلس المركزي لمنظمة التحرير بكافة صلاحياته بين دورتي انعقاده، بهدف تعزيز وتفعيل دور المنظمة وتطوير الأداء والقدرة على التحرك ومواجهة متطلبات مرحلة تتعاظم فيها التحديات" (وكالة وفا، الدورة 23) مما منح

المجلس المركزي انطباعًا بدور برلماني تشريعي أكبر، الأمر الذي يثير التساؤل عن دور المجلس التشريعي في هذه الحالة كمؤسسة كن مؤسسات السلطة الفلسطينية، فمثلًا أصدر المجلس المركزي في دورته الثلاثون المنعقدة برام الله بتاريخ 28-2018/10/29م قرارًا يؤكد "الانتقال من مرحلة سلطة الحكم الذاتي إلى مرحلة تجسيد الدولة" (وكالة وفا، الدورة الثلاثون للمجلس المركزي، 2018) وعزز هذه الأسئلة التي طرحت بعد الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو بالأمم المتحدة، حول العلاقة بين المنظمة والسلطة، وخاصة بعد أن أعلن الرئيس عباس عن حل المجلس التشريعي، بموجب قرار من المحكمة الدستورية(وكالة وفا، 2018) بحضور هذه اللجنة، بتاريخ 2018/12/22م (صحيفة القدس، 1).

إن ما يجري اليوم من استدعاء هياكل المنظمة، كاجتماع المجلس الوطني، والمجلس المركزي للاجتماع، لا يخرج عن كونه استدعاءً استخداميًا، استعماليًا محدودًا، وليس استعادة لدورًا وطنيًا شاملًا، وكأن الذين يديرون الوضع الفلسطيني اليوم يريدون إقناعنا بأن ما يُستدعى استخداميًا بين حين وآخر، يمكن اعتباره مؤسسات، وكأننا لا نعرف أن المؤسسات الوطنية الفاعلة والفعالة تقوم بمهامها يوميًا لخدمة الجماهير (الزين، منظمة التحرير).

فالنظام السياسي الفلسطيني دخل بعد ياسر عرفات في مرحلة ترهلٍ وتفكّكٍ وانكشاف، كان مؤشره الأساسي الانقسام الفلسطيني الذي عبر عن دخول المشروع الوطني في مأزقٍ حادٍ، "ففترة سلطة محمود عباس كانت عنوانًا أخيرًا للتفكك الفلسطيني، وهو في نهاية المطاف، وإن طالت فترة سلطته، سيكون عنوانًا للمرحلة الانتقالية بين القيادة التاريخية بقيادة عرفات، ومافيات حركة فتح التي سيأتي منها المرشّح لخلافة عباس. وهذا يعني سياسيًا الانتقال من المشروع الوطني الفلسطيني الحالم بوطن لجميع الفلسطينيين في كل مكان إلى إعادة إحياء روابط القوى الإسرائيلية، عبر مافيات السلطة التي رعتها إسرائيل في ربع قرن تلا اتفاقات أوسلو"، فقد تجمعت بيد الرئيس أبو مازن صلاحياتٌ لم تتوفر للراحل ياسر عرفات، ورثها وأخرى منحت له بفعل الانقسام الفلسطيني، وبات هو مصدر كل الشرعيات، ويتصرّف على هذا الأساس، ويتعامل مع العديد من القضايا شعبه باحتقار، فلا أحد يُهدّد هذه الشرعية، ولا مؤسّسة تتحدّاها، فهو "بات ملكًا متوّجًا، في أوضاع فلسطينية تتردّى يومًا بعد يوم" (الزين، نظام محمود، مرجع سابق).

ويشير الخطيب إلى أن فشل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في إنهاء الاحتلال، سواءً أكان عن طريق الكفاح المسلح أم كان عن طريق العمل الدبلوماسي والتفاوضي، وتراجع امكانية المشروع القائم على حل الدولتين الذي تبنته المنظمة، تحت وطأة ومطرقة تغوّل الدولة الاستعمارية الاستيطانية، وبين سندیان التناقضات الداخلية تحديدًا بعد اتفاق أوسلو، قد أدت إلى بداية نهاية الدور التاريخي لهذه القيادة (الخطيب، 49،2008) التي بدأت بالتآكل تدريجيًا مع تحول الحركة الوطنية الفلسطينية من حركة تحرر وطني إلى حركة تركز جهودها على إقامة الدولة على جزء من فلسطين، وبسبب حالة التهميش والتغييب التي تعرضت لها مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التي جسدت الشرعية النضالية، من أجل تعزيز مؤسسات السلطة الفلسطينية؛ لكن افتقاد هذه المؤسسات للشرعية بسبب الانقسام الذي حدث بعد الانتخابات التشريعية الثانية، أفقدها الدور الذي أريد لها من تواطؤ على تغيب دور منظمة التحرير ومؤسساتها (هلال، وإضاءة 2013، 9-30).

لذا فإن تذويب مؤسسات منظمة التحرير، وتجويف أطرها الشعبية والمهنية من مهامها، وتكريس نهج التفرد لعقدين ونصف من الزمن، وتواصل الانقسام السياسي والجغرافي والمؤسساتي بين الضفة وغزة؛ لعقد من الزمن، أمورٌ جعلت المحلي يأخذ مكان الوطني،

والفردي مكان الجماعي، وكرست سلطة تنظيميّ فتح وحماس كلٌ على إقليمه، ونَجح كلاهما في "بناء سلطة عميقة لا تستند إلى الشرعية الثورية، ولا إلى الشرعية الديمقراطية، وإنما تستند أساسًا إلى أجهزة أمنية متضخمة...ومؤسسات بيروقراطية" (هلال، تفكيك 2016، 13).

وعلى ذلك فالمشروع الوطني الفلسطيني يحتاج إلى حامل فلسطينيّ وطنيّ؛ يضع أمامه هدف تنظيم الفلسطينيين والتحرّر الوطني؛ ليبدّد الشوائب في الفراغ، ويدمج الأفكار والأيديولوجيات في المشروع والرؤية والإطار، وهذا بدوره يحتاج إلى انفتاح فكري وسياسيّ، وليس مصالحات قبائلية وحزبية ووساطات ومبادرات مناطقية، بل يحتاج إلى مراجعة للتجربة النضالية الفلسطينية، والعمل السياسي الفلسطيني، وبرامج الأحزاب والحركات السياسية، والسعي للعمل على إعادة تجديد بنية المشروع الوطني الفلسطيني، وذلك بتوليد رؤى فلسطينية جديدة، تطابق بين شعب فلسطين، وأرض فلسطين ومشروع حركتها الوطنية، بحيث لا تطغى السياسة على الأرض ولا الأرض على السياسة، وبدون أن نَغفلَ عن المداخلات والمستجدات الجديدة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، باعتباره صراعًا بين حركة تحرر وطني، وبين مشروع كولونيالي استيطاني (صوان، مخاطر الاستيطان، 19)، وهذا يتطلب من التجمعات الفلسطينية الشروع في حوار وطني؛ بهدف مراجعة التجربة الفلسطينية من كل جوانبها، واستخلاص العبر والدروس، لرسم معالم استراتيجية جديدة، تبين وتحدد دور السلطة في النظام السياسي الفلسطيني، وعلاقتها بالمنظمة، والعمل على تطوير وتفعيل دور المنظمة، بحيث لا يقتصر الأمر على ضم الفصائل التي لا تزال خارج اطارها إليها، وإنما السعي لتصبح المنظمة قائدة لنضال الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده قولاً وممارسة، وممثله الشرعي والوحيد، ويشترط في الاستراتيجية الجديدة أن تبين وتوضح أشكال النضال والمقاومة ذات الجدوى، والقادرة على تحقيق الأهداف الوطنية، وأشكال وشروط المفاوضات التي تحصد ما تزرعه المقاومة، لا أن تعيدَ إنتاج تجارب المفاوضات السابقة.

المحور الثالث. شرعية منظمة التحرير في ظل الانقسام السياسي: بدأ الخلاف والتباين الفكري بين منظمة التحرير الفلسطينية، والإسلام السياسي ممثلًا بحركة حماس منذ تأسيس الأخيرة عام 1988م وانخراطها في النظام السياسي الفلسطيني، واستمر وتعمق حتى أنتج انقسام حزيران 2007م (عودة، 2017، 39)،والذي ما زال قائمًا حتى اليوم، هذا الصراع بدأ سياسيًا وأيديولوجيًا وتحول إلى انقسام جغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة ، نتج عنه نظامان سياسيان واجتماعيان مختلفان، وتداخلت في نطاقه ليس السياسة والايديولوجيا فقط، وإنما أيضًا المصالح والأجندات السياسية والاقتصادية المحلية والخارجية، في إطار السعي للتحرر والاستقلال، لذلك فإن التباين تصاعد بين الحركتين كونه مرتبطًابطبيعة المصالح المتعارضة داخليًا وخارجيًا، وبالتناقض الأعمق مع إسرائيل، ذلك التناقض الذي تسانده الادعاءات الأيديولوجية والدينية، ويدور ليس فقط حول الجغرافيا، وإنما حول التاريخ والهوية، وحول العديد من القضايا ذات العلاقة بالشأن الفلسطيني، الأمر الذي غذى وعمق التباين بين الحركتين(عيتاني،2008، 26).

ولا شك أن ذروة تلك الخلافات جاءت مع توقيع اتفاق أوسلو، وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، الحدث الذي شطر الفلسطينيين إلى فريقين متخاصمين، إحداهما مؤيد لاتفاق أوسلو وما زال متمسكًا به، والآخر ما زال معارضًا له ويرغب بتقويض ما تمخض عنه من نتائج، وترتب على ذلك تعميق الخلافات وتأجيجها، وجاءت تلك الخلافات امتدادًا للتباينات الحادة حوله اتفاق أوسلو فلسطينيًا، بحكم ما ترتب عليه من تنازلات غير مبررة لإسرائيل؛أدت إلى تفكك الشعب الفلسطيني واغترابه، وساهمت في تجريده من حقوقه المكفولة دوليًا، خاصة حق

العودة، ومهدت الطريق لممارسات العزل التي طالما مارستها إسرائيل، وساهمت في ولادة ما لا يقل عن خمسة تجمعات فلسطينية مختلفة ومتباينة عن "طريق الإدراج أو الاستثناء"، مما عمق الانقسام بين فلسطينيّ الشتات، وفلسطينيّ الأراضي المحتلة، وأنتجت تناقضًا حادًا بين مشروعيّ بناء الدولة الفلسطينية وبناء القومية الفلسطينية الشعبيةحيث أخذت عملية بناء الدولة تحت الاحتلال، وضمن إطار أوسلو؛ منحنى تهميش واستثناء للفلسطينيين المقيمين خارج الضفة وغزة(زملط، 120،2010-127)، ففي مرحلة ما بعد أوسلو "انتهى الكفاح المسلح كمكوّن من مكونات المشروع الوطني، وانفصلت المقاومة عن السياسة، بل تناقضت معها، وأصبحت المقاومة المسلحة مقاومة من لا يشاركون في العملية السياسية، بل ويقفون خارج المشروع الوطني لبناء الدولة(بشارة، 2،2015) المتمثلون في الاسلام السياسي الذي تقوده حركة حماس، التي عارضت اتفاق أوسلو، والتفاوض مع إسرائيل(غوشة، 210،1993-212)ورفضت المشاركة في الانتخابات التشريعية الأولى عام 1996م وعارضتها معارضة أيديولوجية وسياسية، على اعتبار أن مشاركتها فيها ستوقعها في شرك التناقض الأيديولوجي، وفقدانها لقيادة المعارضــة وبرنامجها النضالي، ولأنهــا ستكرس الاتفاقيات التي وقعت مع الاحتلال، وتغطي على التنازلات(شبكة فلسطين للحوار، 2016).

وعلى الرغم من رفض حركة حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية الأولى؛ إلا أنها وافقت على المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م على الرغم من أن مرجعية الانتخابات الأولى والثانية لم تخرج عن إطار اتفاق أوسلو، وأن ما حدث من تغيرات على النظام الانتخابي ما هي إلا تغيرات شكلية فقط، لكن كما يرى الباحث علاء لحلوح فإن طريقة التعاطي مع الانتخابات لدى حركة حماس؛ كانت تستند إلى مقاييس تقدم أو تراجع الحركة على صعيد حضورها الشعبي، ومقدرتها على تبرير الدوافع والأسباب من وراء اتخاذها قرار المشاركة أو عدم المشاركة في أي معركة انتخابية(لحلوح، 170،2007-171)،ومع فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية وتسلمها لمقاليد الحكم بدأت الصراعات والنزاعات على الصلاحيات ما بين مؤسستي الرئاسة والحكومة(الشقاقي، 2008، 2).

وهكذا في بداية تسعينات القرن الماضي بدأ يتنافس على الساحة الفلسطينية تاريخيًا برنامجان سياسيان يتمسك أولهما والذي تتزعمه منظمة التحرير بقيادة حركة فتح بعملية السلام، واعتبار المفاوضات الطريق الأمثل لاستعادة الحقوق الفلسطينية، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة سنة 1967م، بينما يتمسك ثانيهما والذي يتزعمه تيار الإسلام السياسي وتقوده حركة حماس بالمقاومة خيارًا استراتيجيًا لاستعادة الحقوق الفلسطينية، وأصبحت الساحة السياسية الفلسطينية تعاني من حالة فرز ثنائية بين تيار وطني، وتيار إسلامي، وقد حمل التياران تناقضات جذرية اكتسبت صفة الشمولية، وتحول التناقض بينهما إلى خلاف أيديولوجي وسياسي واجتماعي بدأ من فهم كل تيار لمدلول الوطنية الفلسطينية، وانتهى بشكل الدولة الفلسطينية المرتقبة(حرب، وابو دية، 2007).

لقد شهدت الساحة الفلسطينية خلال الأعوام التي تلت فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية تجاذبًا واضحًا بين هذين البرنامجين، حيث كشف برنامج حماس للحكومة الفلسطينية العاشرة في آذار 2006م(صالح، 2،2007)، حجم الهوة الواسعة والتنافر بين برنامج حماس السياسي وبرنامج الرئاسة التي تمثلها فتح.

هذا وأوضح (الخطيب، 8،2008) تحفظ الرئيس الفلسطيني أبو مازن واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على برنامج الحكومة، فيما منح المجلس التشريعي الذي تسيطر عليه حركة حماس الثقة لحكومة إسماعيل هنية(جريدة الايام الفلسطينية، 2006، 1) وقد عبرت حركة فتح

عن أسباب رفضها للمشاركة في الحكومة العاشرة على لسان عزام الأحمد عندما قال، "أن حركة فتح لن تشارك في حكومة حركة حماس التي ستشكلها" مبررًا ذلك بأن حركة حماس "حسمت أمرها واتخذت قرارها، فهي لا تريد الشراكة، وإنما تريد الاحلال والاملاء، وأرجع الأحمد سبب اتهامه هذا؛ إلى أن حماس رفضت تضمين برنامجها للنقاط الأربع، والتي تتلخص في الالتزام بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلًا شرعيًا ووحيدًا للشعب الفلسطيني، وأن يتضمن النص وثيقة الاستقلال، والموافقة على قرارات الشرعية الدولية، والالتزامبالاتفاقات الموقعة بين المنظمة وإسرائيل(جريدة الحياة الجديدة، 2006).

وكما يبدو فإنه بعد قيام السلطة الفلسطينية، ازداد تعاطي تيار الإسلام السياسي مع الحقل الوطني وإن كان تدريجيًا، وتمظهر هذا التعاطي في أشكال التنظيم وأساليب العمل ولغة الخطاب، والمفردات السياسية بما يقترب مما هو معتمد لدى فصائل المنظمة، والاستعداد للمشاركة في الانتخابات النقابية والمحلية والتشريعية، والتعامل مع الواقع السياسي على نحو برغماتي بعيدًا عن مواقفها الأيديولوجية المتشددة، وهو ما عبر عنه خالد مشعل بقوله، "لدينا سلطة نشأت على أساس أوسلو وسنتعامل مع هذا الواقع بواقعية شديدة(جريدة القدس، 2006،1).

وجاءت التحولات السياسية على موقف حماس تجاه عملية السلام؛ كمتطلب للسياقات الجديدة التي بات يَحتَكِمُ إليها النظام السياسي الفلسطيني الذي ترسخ بعد الانتخابات التشريعية، وفوز حركة حماس فيها، ورغبة الحركة في المشاركة السياسية وتقاسمها للسلطة ومراكز النفوذ مع حركة فتح، وسعيها لفك الحصار الدولي الذي فرض عليها، بعد تشكيلها للحكومة العاشرة، وزاد من هذه التطورات بروز توجه داخل حماس لديه استعداد للاعتراف بإسرائيل مقابل إقامة دولة فلسطينية على أراضي سنة 1967م وحل كافة القضايا العالقة مع الجانب الإسرائيليّ(جرابعة، 2009،30-31).

إن ولوج حركة حماس في النظام السياسيّ الفلسطينيّ عن طريق المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية، أوصلت الحركة إلى مأزق سياسيّ شكل مفصلًا مهمًا، وتطلب منها تحديد توجهاتها المستقبلية، إما بالدخول الفعلي في المعادلة السياسية الفلسطينية القائمة، أو برفض تلك المعادلة السياسية، ورفض ما هو قائم من خلال إيجاد وقائع جديدة على الأرض، ويبدو أن حماس سلكت الطريق الأول لمدة وجيزة عندما توافقت على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، لكنها سرعان ما غيرت من توجهها، فاختارت الطريق الثانية باتخاذ خطوة الانقلاب، والتمرد على المشروع الوطنيّ(ابو عامر، 2018).

ترى الدراسة بأن شرعية منظمة التحرير تهددت أكثر بعد فشل محاولات حماس تشكيل منظمة بديلة عن منظمة التحرير، أو موازية، وخاصة عندما قررت حماس الانخراط في منظمة التحرير والسعي للسيطرة عليها من الداخل، وليس انطلاقًا من قناعتها بالشراكة الوطنية.

النتائج:

-أنه على الرغم من حالة الضعف التي تعاني منها منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن المنظمة لم تفقد شرعيتها كمؤسسة جامعة التمثيل للشعب الفلسطيني.

-إن منظمة التحرير الفلسطينية بحاجة إلى إصلاح في هياكلها وبرنامجها السياسي على حد سواء، إذ لا يمكن إصلاح الهياكل بدون إصلاح البرنامج والعكس صحيح، فهي أصلا المنظمة موجودة ولكنها بعد أوسلو أفرغت من محتواها.

-العمل على الفصل بين رئاسة السلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وسحب الصلاحيات التمثيلية والقيادية التي أعطيت للسلطة على حساب منظمة التحرير الفلسطينية، والسعي لتحديد آليات الرقابة والمتابعة من قبل المنظمة كونها تشكل مرجعية السلطة الوطنية.
-اعتبار القضايا العليا والمصالح الوطنية العليا؛ هي من صلاحيات مؤسسات منظمة التحرير وليست من صلاحيات مؤسسات السلطة الوطنية، وبالذات فيما يخص العلاقات الخارجية، والقضايا ذات الطابع الوطني العام، لأنها المخولة بقيادة نضال الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده.
-العمل الجاد لتفعيل المنظمة ومؤسساتها والاتفاق على برنامج وطني بناء على تطبيقات فاقي مكة ووثيقة الوفاق الوطني.

قائمة المراجع:

1.ابراش، إبراهيم (2009). جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطرة على المشروع الوطني الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد20، العدد 78، رام الله، فلسطين.
2.أبو عامر، عدنان (2018). مستقبل النظام السياسي الفلسطيني في ظل صعود الإسلاميين، حماس نموذجاً لنفوذ، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٤، العدد ١٣، رام الله، فلسطين. ت، لبنان.
3.الاغا، حسام(2017).الانقسام الفلسطيني واثرة على المشروع الوطني، مؤتمر فلسطين الياين، دائرة المعارف الفلسطينية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
4.أقوال لخالد مشعل في جريدة القدس الفلسطينية، (ع13090)، بتاريخ 2019/4/29م، ص1.
5.بشارة، عزمي بشارة. ملاحظات حول مأزق المشروع الوطني الفلسطيني ومستقبله، جريدة العربي الجديد، لندن، السنة الثانية، (ع440)، بتاريخ 2015/11/15م. ص14. وينظر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص2. تمت زيارته في2019/4/22م، http، //www.dohainstitute.org/release/d5ff060e-d3ba-4465-af39-039c21d8c35c
6.بشارة، عزمي، 2007، فلسطين إلي أين، مجلة المستقبل العربي، العدد329.
7.بيان الناطق باسم حركة حماس إبراهيم غوشة يندد بالاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، عمان 1993/9/4م، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج4، (ع16)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، خريف 1993م، ص210-212.الزبيدي، حماس والحكم، ص27.
8.جبارة، تيسير(1998). تاريخ فلسطين، رام الله، فلسطين، دار الشروق.
9.جرابعة، حركة حماس، مسيرة مترددة نحو السلام، ص31، 30.
10.جريدة الأيام الفلسطينية، رام الله، السنة 11، (ع 3660)، بتاريخ 2006/3/29م، ص1. وعن كلمة رئيس الحكومة إسماعيل هنية أمام المجلس التشريعي الفلسطيني طلباً للثقة بالحكومة، غزة 2006/3/27م، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج17، (ع66)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ربيع 2006م، ص108. الشقاقي، انفصال غزة السياسي، ص2.
11.جريدة الحياة الجديدة. رام الله، نشربتاريخ2019/4/25م، http، //www.alhaya.ps/arch_page.php?nid=21068. تم زيارة الموقع في تاريخ، 209/4/5م.
12.حربو ابو ديه، أحمد ابو ديه وجهاد حرب(2007). إشكاليات الفصل بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية- مواطن، رام الله.

13.الحسيني، سنية الحسيني. الانقسام الفلسطيني والخلاف بين حركتي فتح وحماس، في دنيا الوطنhttps//:pulpit.alwatanvoice.com/content/print/361076.html، تمت زيارة الموقع بتاريخ2019/4/7م.
14.حمامي، إبراهيم (2012).عن شرعية تمثيل منظمة التحرير للفلسطينيين، موقع الجزيرة نت.https ،//www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions
15.حواتمة، نايف(2004). اوسلو والسلام الآخر المتوازن، المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ط2.
16.الحوراني، محمد، ونوفل، احمد وآخرون (2006).نحو نقلة نوعية في عمل منظمة التحرير الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط1.
17.حول البرنامج الحكومي للحكومة العاشرة ينظر، جريدة الأيام الفلسطينية، رام الله، السنة11، (ع3648)، بتاريخ 2006/3/17م، ص21، 1.
18.حيدري، نبيل(1993). منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس الصراع في شأن النفوذ، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٤، العدد ١٣، رام الله، فلسطين.
19.الخطيب، غسان الخطيب. أزمة راهنة أم استنفاذ دور تاريخي، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج19، (ع76)، خريف 2008م، ص48.
20.خليل، عاصم، توام، رشاد(2014). فلسطين بين دستور الدولة والحاجة إلي ميثاق وطني، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية- مسارات، رام الله فلسطين.
21.خليفة، احمد، سويد، محمود، 2000، عرفت كقائد فتح كتنظيم ومسيرة الثورة الفلسطينية حوار مع شفيق الحوت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد 15، العدد60-61.
22.خليفة، محمد(2005). منظمة التحرير الفلسطينية، مشروع ثورية تحررية ام مشروع كياني، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
23.السبع، عماد(1996). ازمة المجتمع السياسي الفلسطيني، في زمة الحزب السياسي الفلسطيني، مؤتمر مواطن 1995/11/24، مواطن، رام الله، ط1.
24.الشقاقي، خليل الشقاقي(2008). انفصال غزة السياسي إلى متى وهل يمكن الرجوع عنه؟؛ المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، ص2.
25.صالح، محسن(2008).صراع الإرادات، السلوك الأمني لحركة فتح وحماس والأطراف المعنية 2006 -2007 ملف الامن في السلطة الفلسطينية. مركز الزيتونة، بيروت،
26.صالح، محسن. فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مصر، مركز الاعلام العربي، 203.
27.صالح، محمد محسن صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، بيروت، 2007م، ص24-27. مجلة الدراسات الفلسطينية، مج17، (ع66)؛ربيع 2006م، ص106، 105.
28.صحيفة الوطن القطرية، السنة 21، عدد7394، 2015/12/1.
29.عامر، عدنان، 2018، العلاقات السياسية الإقليمية والدولية لحركة حماس وأثرها على اندماجها في النظام السياسي الفلسطيني، 17-1-2018، موقع تم زيارة الموقع في تاريخ 1-5-2019، http
//adnanabuamer.com/post/141/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%

D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%
D9%8A%D8%A9-
%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%
D8%A9-%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-
%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3-
%D9%88%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D9%87%D8%A7-
%D8%B9%D9%84%D9%89-
%D8%A7%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AC%D9%87%
D8%A7
30.عبد الكريم، قيس، النظام السياسي الفلسطيني من الثورة الي السلطة، موقع الحوار المتمدن، تم زيارة الموقع 29-4-2019، www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=23935.
31.عبد الرحمن، اسعد. آراء في إصلاح منظمة التحرير، وهل من أمل؟ موقع، www.group194.net/?page=ShowDetails&Id=732&table=article.
32.عبد العال، مروان (2007). منظمة التحرير الفلسطينية الواقع والآفاق رؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء، مركز الزيتونة للدراسات الاستراتجية، بيروت.
33.عمرو، ثائر(2016). منظمة التحرير دورها وموقعها ومستقبلها في النظام السياسي الفلسطيني.
34.عودة، سامر(2017). تداعيات الانقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية الفلسطينية، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين. بشارة، عزمي (2015).ملاحظات حول مأزق المشروع الوطني الفلسطيني، في ندوة مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، المنعقد في الدوحة، بتاريخ 14-2015/11/15، العربي الجديد، لندن، السنة الثانية، عدد 440،
35.عودة، سامر(2017). تداعيات الانقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية الفلسطينية، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
36.عيتاني، مريم(2008).صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006-2007، مركز الزيتون، بيروت، لبنان.
37.قريع، احمد (2007). مؤتمر فلسطين 2007، تحديت وفرص، رام الله.
38.قريع، أحمد (2008). التجربة الحكومية في ظل النظام السياسي الفلسطيني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت لبنان.
39.لحلوح، علاء لحلوح (2007).فوز حماس في الانتخابات التشريعية، الاسباب والنتائج، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، ص171، 170.
40.مذكرة صادرة عن حركة المقاومة الاسلامية (حماس) بشأن مقاطعة الانتخابات التشريعية الأولى 1996م، في شبكة فلسطين للحوارhttps، //www.paldf.net/forum/showthread.php?t=46909تمت زيارة الموقع بتاريخ2019/4/20م.
41.مسلم، سامي (1987).البنية التحتية والهيكل المؤسساتي لمنظمة التحرير الفلسطينية، مجلة الشؤون الفلسطينية، العدد 167.

42.مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ربيع 2005م، ص181. وفي مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4894.تم زيارة الموقع بتاريخ2019/4/12م.
43.الموسوعة الفلسطينية، المجلد السادس، ص346.
44.ميثاق حركة المقاومة الإسلامية " حماس "فلسطين(1988) البند السابع والعشرين.
45.الناطور، سهيل (2007).إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية –رؤية الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في، منظمة، التحرير الفلسطينية تقييم التجربة و إعادة البناء، مركز الزيتونة للدراسات الاستراتجية، بيروت.
46.نعمان، فيصل (2012).الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، جامعة الازهر، غزة، فلسطين.
47.نعمان، فيصل(2012).الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، جامعةالازهر، غزة، فلسطين.
48.نوفل، احمد (2007). منظمة التحرير الفلسطينية تقيم التجربة واعادة البناء، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.
49.نوفل، ممدوح(1995).إشكالية العلاقة بين السلطة الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 6، العدد 2، رامالله، فلسطين.
50.هلال، جميل (2002). تكوين النخة الفلسطينية، مواطن، رام الله، مركز الاردن الجديد للدراسات، عمان، ط1.
51.وثيقة البيان الختامي لمؤتمر الحوار الفلسطيني في القاهرة، القاهرة 15-2005/3/17م، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج16، (ع62).